الفلاحة

من أربعين عاما

مجلس المباحث القطنية : نشر رسمياً البيان الخاص بمجلس المباحث القطنية بعد أن أقره مجلس الوزراء فى خلال شهر يناير الماضى . وقد وجدنا من المستحسن إثباته . ونأمل أن يكون فاتحة لأعمال عظيمة وهاك هو البيان ....

.... رغما من المجهودات التى بذلتها الجمعية الزراعية السلطانية ووزارة الزراعة ظهر أثناء العشرين سنة الأخيرة عجز فى ناتج الفدان الواحد من محصول القطن الذى هو أهم الحاصلات فمع ازدياد مساحة الأراضى المنزرعة قطناً فان المحصول الآن أقل بكثير عما كان عليه منذ عشر سنوات . وما كانت قيمة محصول القطن فى سنته الماضية لتفوق ما بلغته قبلها من السنين لولا تضخم أسعار الشتاء الماضى .

ولو استمر هذا العجز لأدى إلى كارثة وطنية ولذا طال البحث فى أسبابه وكثرت المطبوعات فى موضوعه على أن معظم النظريات التى وضعت لتعليله إنما كان أساسها فى الغالب أو على الإطلاق الحدس والتخمين وفضلا عن هذا فقد كانت تلك النظريات عبـــارة عن آراء لأفراد فقط ولم يكن لها من الصحة ما يدعو الحكومة إلى تغيير خططها النظرية والعلمية التى أسستها فيما مضى أو اتخاذ مشاريع تستلزم صرف مبالغ طائلة من المال .

على أنه مع مرور عشرين سنة لا تزال الأسباب الحقيقية لهذا العجز موضعاً للشك والارتياب .

فى سنة ١٩١١ أنشئت مصلحة الزراعة وكان من أغراضها البحث فى مثل هذه المسائل كما أنه سبق للحكومة قبل هذا التاريخ إجراء بعض مباحث خاصة بمحصول القطن كالتجارب المتعلقة بحركة المياه تحت الأرض مثلا .

* مقتطفات من مجلة « الفلاحة » ، عدد مارس / أبريل ١٩٢١ .

ولكن كل من مصلحة الزراعة ووزارة الزراعة كانت بمقتضى الضرورة منقسمة إلى عدة أقسام فنية كل منها فى بناء قائم بذاته ليس فيه العدد الكافى من الموظفين وكان يتولى كل قسم رئيس مثقل بأعباء العمل مما كان يدعو إلى اقتصار كل من هذه الاقسام على مسائله الخاصة به حتى أدت النتيجة إلى عدم الارتباط بينها فى العمل زد على ذلك أنه لسوء الحظ قد توالت بسرعة تغييرات عديدة فى الإدارة العليا فانه فى التسع سنوات التى مضت منذ إنشاء هذه الإدارة أولا كمصلحة وثانية كوزارة قد تعاقب عليها سبعة نظار ووزراء ، وثلاثة رؤساء للإدارة فلا غرابة إذن إذا لم يكن ثمت استمرار ظاهر فى خطة العمل .

وهناك أمران جوهريان لا بد منها لضمان إجراء المباحث التى تقتضيها مسألة القطن فى الوقت الحاضر : —

أولا — يجب أن تسند مراقبة هذه المباحث إلى هيئة من الرجال لا إلى فرد واحد يحتمل أن يغادر الخدمة ويترك عمله ناقصاً مبتوراً .

ثانياً — يجب أن يخصص عدد من العمال مجهزين بما يلزمهم من العدة والمكان ليقوموا بالمباحث المطلوبة دون غيرها من الاعمال الإدارية .

ففى يناير سنة ١٩١٨ عرض اقتراح بهاتين الفكرتين كانت نتيجته أنه فى مايو سنة ١٩١٩ أنشىء مجلس مباحث القطن على أن تكون اختصاصاته بموجب الإعلان الصادر فى الجريدة الرسمية عدد ٤٨ بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩١٩ وهى تأليف وتنظيم وتوسيع المباحث العلمية لمساعدة المزارعين على تحسين صنوف القطن المصرى ومقاديره وتقليل خسائره التى تنجم من الحشرات والآفات الاخرى.

ومبين فيما يلى تفصيل هذه الاختصاصات :

١ — إعداد برنامج لتجارب تقوم بها فى كل سنة وزارة الزراعة وغيرها من مصالح الحكومة ذات الشأن .

٢ — مراقبة القيام بهذه التجارب وتقديم التقارير عن نتائجها .

٣ — تجهيز معمل المباحث واستخدام هيئة من الفنيين الاخصائيين للعمل فى مسائل علوم النبات والكيمياء والحشرات والطبيعة التى لها علاقة بالقطن .

٤ — مداومة الاتصال بجميع مباحث القطن سواء كانت بهذا القطر أم بغيره من البلاد ودرس هذه المباحث والانتفاع بها قدر المستطاع فيما يختص بالزراعة المصرية .

٥ — النظر فى جميع الأمور المتعلقة بزراعة وتصريف القطن المصرى ومداومة الاتصال بالزراع والحلاجين .

٦ — فحص المسائل العامة المتعلقة بموارد القطن فى العالم وما يقتضيه هذا الفحص من الاتصال بالجمعيات التى من قبيل « لجنة زراعة القطن بالامبراطورية البريطانية » فى جميع بلاد العالم المشتغلة بمصنوعات القطن .

٧ — إنشاء وتوسيع مكتبة وافية بجميع المسائل التى لها ارتباط بالقطن وتبويب المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع تسهيلا للرجوع اليها ونشر ملخصات كلما دعت الحاجة بما يصدر حديثاً فى عالم المطبوعات من المسائل المتعلقة بمواضيع خاصة .

٨ — إنشاء وصيانة متحف خاص بالقطن .

هذا ويباح للجمهور دخول كل من المتحف والمكتبة ولا يخفى ما لوجود مجلس مباحث القطن من ضمان الاستمرار والاتصال فى العمل بين الخطط المتبعة فى المباحث التى تجرى بشأن القطن فى مختلف الأقسام الفنية ذات الشأن فيتيسر للمجلس موافاة الحكومة المصرية بآراء هيئة من العلماء ذوى الكفاءة التامة الذين يكونون قد حبروا الموضوع من جميع وجوهه .

وقد عقد المجلس منذ إنشائه ستاً وعشرين جلسة وأصدر تقريرا تمهيدياً فى أوائل هذا العام جاء فيه بيان لمنهج التجارب فى السنة الحاضرة التى ستنشر نتائجها بمجرد إتمامها ، وقد أوشك إتمام المعامل الجديدة المبينة الأغراض العلمية ويؤمل كمال تجهيزها إن شاء الله فى الشهر المقبل .

ومن المعلوم أن الأعمال العلمية المتقنة لا تتأتى مع العجلة ، وإن نتائج البحث لا يمكن التعهد بمجيئها وفق الخطط المرسومة . لهذا كان من الضرورى

أن يمنح المجلس قسطاً وافرا من الثقة ويجب ألا يدفع إلى استخلاص النتائج قبل أوانها .

هذا وإن المجلس قد عول على نشر نتائج أعماله فى القريب العاجل حتى تتمكن الحكومة المصرية والجمهور من معرفة ما هو جار هنالك وليكون ثمة فرصة للانتقاد واقتراح ما فيه الفائدة .

جمعية خريجي مدرسة الزراعة بالجيزة : أقرت اللجنة الإدارية لهذه الجمعية مشروع وضع كتاب فى الحاصلات الزراعية يتعاون جميع المتخرجين على جمع المعلومات العملية له من أنحاء القطر ليكون مطابقاً للحالة الزراعية فى البلاد وجامعاً بين الأبحاث العلمية . وقد تألفت لجان فرعية لدراسة الحاصلات من وجوهها المختلفة وجمع المعلومات اللازمة عنها .

تاريخ الرقابة على تجارة البذور : البلاد الأوربية أصبحت بفضل الرقابة على تجارة البذور فى مأمن من استعمال البذرة القليلة الجودة . ولما كان التجار مضطرين أن لا يعرضوا فى الأسواق إلا بذوراً ذات نسبة مئينية مرتفعة فى قوة الإنبات حسب نص القانون عمدوا إلى طريقة خطيرة وهى تصريف البذور القديمة التى تتخلف فى مخازنهم وتضعف قوة إنباتها فى أسواق الممالك الأجنبية التى ليس لها قانون يفيد تجارة البذرة كمصر ، ولذا أصبحت البلاد هنا وكان بها مصرفاً تتحدر إليه غث البضائع من الأسواق الأوربية بدون حساب. وقد أخذت مصر قسطاً وافراً من هذه البذور القديمة فى الثلاث سنين الماضية لما كان الإقبال على زراعة الخضر هنا بالغاً منتهاه لتموين الجيوش وصادف هذا بدء إنشاء الرقابة على تجارة البذرة فى انجلترا فانتهزت المحال الإنجليزية هذه الفرصة وغمرت أسواقنا بكمية كبيرة من هذه البذور المخزونة وخصوصاً بذور الجزر والبنجر والقرنبيط والكرنب واللفت والفجل . فالضرورة تقضى بسن قانون يحمى هذه التجارة ويمنع بيع البذور الضعيفة فى سوقنا التى أصبحت هدفاً ترمى فيه بقايا الممالك الأوربية فضلاتها . — يوسف ميلاد ، مساعد فنى بقسم البساتين .